حماية حقوق الملكية الفكرية وفقا لاتفاقية التريبس وتأثيرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

د/ ميلود سلامي - جمال بوسته
كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة باتنة1
docteursellami@yahoo.fr
Boudjb@hotmail.fr

ملخص:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي ووسيلة أساسية لنقل التكنولوجيا، كما تساهم حقوق الملكية الفكرية في توفير المناخ المناسب للاستثمار وذلك من خلال سن وتنظيم التشريعات التي تكفل حماية فعالة لهذه الحقوق، باعتبار أنه أصبح للاستثمار مفهوم واسع يشمل هذه الحقوق كالتراخيص باستعمال العلامة التجارية وبراءات الاختراع، لذلك يتوجب على الدولة الراغبة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حماية هذه الحقوق من المنافسة غير المشروعة حتى تمكن المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الدول المضيفة لاستثماراتهم في مأمن من التقليد.

الكلمات المفتاحية: حماية حقوق الملكية الفكرية، اتفاقية التريبس، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract:

Foreign direct investment is an important source of external finance to developing countries and technology transfer, so protection considered as a major means to attract foreign direct investment through the enactment and regulation of legislation that guarantee strong protection to these rights, license of trade market, parents, included into the wide concept of investment.

ISSN. 2352-975X

Protect investment from piracy, counter feinting must be strategies policies of countries looking for attracting more foreign direct investment and keeping it away from unfair competition issues.

Key words: intellectual property rights, trips agreement, foreign direct investment.

مقدمة:

تعد حقوق الملكية الفكرية ذات أهمية كبيرة في إطار العلاقات التجارية الدولية فالابتكار والمنافسة قرينان للتقدم الاقتصادي لأي مجتمع، ولا ريب أن من عوامل الازدهار والنمو الاقتصادي للمجتمع الدولي وجود نظام عالمي لحماية الملكية الفكرية متفق عليه يكون قوي ومتكامل وقابل للتنفيذ، بحيث يكفل الحماية للمبتكرين على اختراعاتهم وللمؤلفين على مصنفاتهم، بهدف حماية المشروعات المتنافسة من خطر التقليد أو السطو على عناصر الملكية الفكرية بوجه عام.

وإذا كان نقل التكنولوجيا يتم بواسطة الاستثمار عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف، فان الأمر يتطلب توفير حماية لحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بهذا الاستثمار، باعتبار أنه أصبح للاستثمار مفهوم واسع يشمل هذه الحقوق كالتراخيص باستعمال العلامة التجارية وبراءات الاختراع، وهذا ما جعل واضعي اتفاقيات التجارة العالمية يتجهون إلى محاولة تأسيس نظام قانوني دولي يهدف إلى تخفيض التشوهات والعراقيل التي تعوق التجارة الدولية والاستثمارات الاجنبية المباشرة والعمل على تشجيع الحماية الفعالة والملائمة لحقوق الملكية الفكرية، من أجل ضمان ألا تصبح التدابير والإجراءات المتخذة لنفاذ هذه الحقوق حواجز في حد ذاتها أمام التجارة المشروعة، لذا فإن الاشكالية التي نحن بصدد معالجتها هي: ما مدى تأثير حماية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر؟.

والإجابة على هذه الإشكالية تكون وفق الخطة الآتية:

المحور الاول: حماية حقوق الملكية الفكرية

ISSN. 2352-975X

أولا: أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية

ثانيا: أسباب إدراج حقوق الملكية الفكرية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

المحور الثاني: تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على الاستثمار الأجنبي المباشر

المحور الأول: حماية حقوق الملكية الفكرية

يقصد بحقوق الملكية الفكرية مجموعة الضوابط التي تنظم حقوق المؤلف للأعمال الفنية والأدبية وما يماثلها من إبداعات وحقوق الملكية الصناعية بما تتضمنه من براءات الاختراع والنماذج الصناعية والعلامات التجارية، بحيث تضمن هذه الضوابط احتفاظ صاحب الحق أو الإبداع في شتى صوره بجميع الحقوق المتعلقة باستغلال الآخرين لهذا الإبداع، أي توفير الإطار القانوني اللازم لحماية هذه الحقوق من المنافسة غير المشروعة، وسنتطرق في هذا المحور إلى أهمية حماية حق الفكرية، ثم نتناول أسباب إدراج موضوع الملكية الفكرية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

أولا: أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية.

إن الهدف الأساسي من إنشاء اتفاقية حقوق الملكية الفكرية التريبس الموقعة ضمن الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية هو تنظيم التجارة الدولية في الجوانب ذات الصلة بالملكية الفكرية، ويرجع سبب الاهتمام بحماية حقوق الملكية الفكرية بمجرد أن حققت الدول المتقدمة مستويات رفيعة من القدرات التكنولوجيا والصناعية ومعاناتها في موضوع التجارة الدولية في الاسواق العالمية من السلع المقلدة تحت اسم علامات تجارية معروفة ومشهورة، الأمر الذي دفع الدول المتقدمة إلى محاربة التقليد عن طريق تشجيع بقية الدول على حماية حقوق الملكية الفكرية وذلك بإلزام الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية بسن القوانين والتشريعات الوطنية والعمل على تعديلها وفقا لاتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، والعمل على مكافحة السلع المقلدة وحماية الأسرار التجارية من مخاطر الاعتداء عليها، إذ أن هذه الحقوق التي تم ابتكارها من خلال الجهد الفكري تقيم بالمال وبالتالي يكون لها قيمة اقتصادية بشكل مباشر.

ISSN. 2352-975X

فلولا المكافآت التي يتيحها نظام البراءات مثلا لما وجد الباحثون والمخترعون ما يحفزهم على الاستمرار في تصميم منتجات أفضل وأنجع للمستهلكين في العالم[1]، كما أن حماية العلامة التجارية للشركات من التقليد يحمي المستهلك من عمليات الغش التجاري[2]، فمن خلال هذه العلامات يستطيع تحديد الشركة التي يتعامل معها بسهولة ويكون على ثقة بأنه يشتري بضائع أصلية أي أنه يستطيع الاعتماد على معايير معينة من الجودة، كما ان حماية هذه الحقوق تهدف على إحلال التنافس العادل بين الشركات الذي يضمن وجود المساواة، إذ يجب على كل شركة ان تعتمد على الابتكارات الخاصة بها أو تشتريها من أولئك الذين يبتكرونها.

لهذا تسعى الدول المتقدمة للعمل على حماية حقوق الملكية الفكرية وذلك لضمان حصولها على العوائد التي تحددها مقابل استخدام ونقل هذه التكنولوجيا، وهذا من خلال وضع اتفاقيات دولية تضمن ذلك وتلزم الدول الأعضاء فيها باحترامها بل وتضع عقوبات على من يخالف هذه الاتفاقيات[3]، فالهدف من اتفاقية تريبس هو إقرار تدابير أساسية لضمان دفع تعويضات من الأطراف التي تعدت على هذه الحقوق، وحماية التكنولوجيا الغربية واستغلالها لأطول مدة ممكنة والحيلولة دون استخدامها من قبل الغير إلا بشروط معينة يمليها أصحاب هذه الحقوق، وهذا من منطلق تحقيق التوازن الاقتصادي بين ما تخصصه الحكومات والشركات لأغراض البحث والتطوير والعائد المحقق من استغلال تلك الانجازات تجاريا، وقد بينت ذلك المادة السابعة من اتفاقية تريبس بأن الهدف من الحماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية هو الاسهام في تشجيع روح الابتكار التكنولوجي بما يحقق المنفعة المتبادلة لكل من منتجي ومستخدمي المعرفة، على النحو الذي يكفل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتقيم توازن بين الحقوق والواجبات ما بين مختلف الدول الأعضاء أي بين دول متقدمة منتجة للمعرفة التكنولوجية ودول نامية مستهلكة لهذه المعرفة.

كما أن الهدف الأساسي الذي تم الاتفاق عليه في جولة الاروغواي فيما يخص بالحقوق الفكرية المرتبطة بالتجارة هو التوصل إلى حماية دولية فعالة لحقوق الملكية الفكرية المتصلة بنشاطات تجارية، وذلك من خلال وضع وتحسين القواعد والضوابط

ISSN. 2352-975X

والمعايير المطلوبة لهذه الحماية[4]، بحيث تتم إعادة النظر في التشريعات الوطنية وتعديلها بما يتفق مع هذه المعايير والضوابط لكي تصبح تدابيرها وإجراءاتها فعالة ضد أي اعتداء على حقوق الملكية الفكرية، وتوفير وسائل ناجعة للحفاظ على هذه الحقوق مع ضمان عدم إساءة استخدامها بشكل يؤدي إلى إعاقة التجارة، بالإضافة إلى توفير إجراءات سريعة وفعالة لمنع وتسوية المنازعات حول المسائل الخاصة بالملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة[5].

ولا شك أن تحقق هدف الاتفاقية المباشر المشار إليه سابقا يساعد بدرجة كبيرة في تحقيق هدفها البعيد والذي يتمثل في تخليص النظام التجاري العالمي من النزاعات التي تعرقل مسار التجارة الدولية، بمعنى أخر فإن توفير الحماية الفعالة والعادلة لحقوق الملكية الفكرية في العلاقات التجارية الدولية من شأنه تعزيز تحرير التبادل التجاري الدولي وعامل مهم لاستقرار الدول وتحفيز الأفراد على العمل وتشجيع روح الابتكار.

ثانيا: أسباب إدراج موضوع الملكية الفكرية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

حدث في النصف الثاني من القرن العشرين تطور تقني هائل أفضى إلى إنتاج سلع مبتكرة وتقديم خدمات جديدة متميزة، هذا التطور التقني ما هو إلا نتاج الإبداع الفكري ومحصلة البحوث والدراسات التي تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج لاسيما في الدول المتقدمة[6]، وأدى التباين والاختلاف الكبير في المعايير التي تستخدمها الدول في مجال حقوق الملكية الفكرية وتضرر بعض الدول من انتهاك تلك الحقوق إلى مناقشة حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة في جولة الأوروغواي، ويعد موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية من الموضوعات الجديدة التي تم إدراجها في إطار هذه الجولة بناء على طلب الإدارة الأمريكية لحماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالإنتاج الفكري والذهني بسبب التقليد والنسخ بطريقة غير مشروعة، إضافة إلى التعدي على العلامات وبراءات الاختراعات للشركات الأمريكية[7]التي تمتلك نسبة 75% من براءات الاختراع في العالم فهي تريد أن تؤمن شركاتها حق الحصول على إيرادات هائلة مقابل بحوثها[8].

ISSN. 2352-975X

وتم طرح فكرة مناقشة حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في جولة الأورغواي بسبب الاختلاف الكبير في المقاييس التي تنتجها الدول في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، وتضرر بعض الدول وخصوصا الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدر خسارتها جراء انتهاك حقوق الملكية الفكرية بعشرات المليارات من الدولارات، هذا بالإضافة إلى تزايد الغش والتزوير والتقليد في العلامات التجارية المشهورة من بعض الدول، وتشير التقديرات أن حجم التجارة في السلع المقلدة تتراوح حجمها بين 3%- 6% من حجم التجارة العالمية(9).

وللإشارة فإن هناك اتفاقيات دولية تم التوصل إليها في هذا المجال غير أنها لم توفر الحماية الكافية لهذه الحقوق، فهذه الاتفاقيات السابقة لم تنص على الجزاءات والعقوبات التي يمكن أن توقع على الدول التي تنتهك أحكامها، الأمر الذي أدى إلى تراخي الدول الأعضاء في التصدي لتطبيق نصوصها بشفافية وفعالية، بل وعجز تلك الدول عن تعويض أصحاب الحق في الملكية الفكرية تعويضا عادلا ومنصفا عن تعرضهم لأضرار التقليد أو سرقة العلامات التجارية أو براءات الاختراع، كما أنها لم تشتمل على نظام يضمن نفاذ أحكامها وفي حالة نشوء نزاع في هذا الشأن فكان الأمر يعرض على محكمة العدل الدولية، بالإضافة إلى عدم اعتراف هذه الاتفاقيات بالعلاقة بين حقوق الملكية الفكرية والتجارة العالمية، أما عن اتفاقية الجات لسنة 1947 ومدى تعرضها لمسألة حماية حقوق الملكية الفكرية، فقد أشارت هذه الاتفاقية في مواضع متفرقة منها إلى هذه الحقوق لكنها لم تتضمن أية أحكام تتطلب من الأطراف المتعاقدة إتاحة قواعد لتوفير الحد الأدنى من الحماية لحقوق الملكية الفكرية.

وفي ظل الانتهاكات الصارخة لحقوق الملكية الفكرية نتيجة غياب الحماية الضرورية لهذه الحقوق في غالبية البلاد النامية وما أدت إليه من نزاعات وتوترات في مسار التجارة الدولية، ومع تزايد الوعي لدى الدول المتقدمة بتأثير القواعد التي توفرها الدول لحماية حقوق الملكية الفكرية وفاعلية إنفاذها على نحو التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية، ظهرت الحاجة إلى ضرورة وجود رابطة بين حقوق الملكية

ISSN. 2352-975X

الفكرية والتجارة الدولية، لذلك حرصت الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة إدراج حقوق الملكية الفكرية ضمن موضوعات التفاوض في جولة الأورغواي، وقد عارضت البلاد النامية في البداية هذا الاتجاه لتخوفها من تعديل قواعد الحد الأدنى لحماية حقوق الملكية الفكرية وفرض مستوى أعلى من الحماية لهذه الحقوق، وما يعنيه ذلك من زيادة تحمل التزامات مقابل استخدام التكنولوجيا المرخص باستخدامها، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة عن طريق هذه التكنولوجيا[10].

وكان الهدف الرئيسي للمفاوضات بشأن حقوق الملكية الفكرية هو توفير مستويات ملائمة تمثل الحد الأدنى الضروري لحماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى الدولي، مع الاعتراف الكامل بانعكاس هذه المستويات من الحماية على تعزيز وتقوية تحرير التبادل التجاري الدولي، ومع تقدم سير المفاوضات تقاربت مواقف الدول المتقدمة والدول النامية بعد الاستجابة لمطالب البلاد النامية من أن تتضمن الاتفاقية تدابير وقائية ضد الحماية المغالى فيها لحقوق الملكية الفكرية وحق البلد في اللجوء إلى الترخيص الإجباري فيما يتعلق ببراءة الاختراع، وأن يتم منحها فترة انتقالية لتنفيذ أحكام الاتفاقية المتوقع التوصل إليها، وانتهت المفاوضات بالتوصل إلى اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية والتي حاولت قدر الإمكان إقامة توازن بين المواقف التفاوضية المتعارضة، وتضمنت هذه الاتفاقية خلق جزاءات توقع على منتهكي حقوق الملكية الفكرية على المستوى الفردي وقد يصل الأمر إلى توقيع عقوبات على الدولة المعتدية ذاتها في صورة عقوبات تجارية واتخاذ إجراءات انتقامية لتفعيل الحماية لهذه الحقوق وهذا ما كانت تفتقده الاتفاقات الدولية السابقة في هذا المجال[11]، وجاءت هذه الاتفاقية ضمن الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ولتشكل إلى جانب اتفاقية الخدمات GATS وتدابير الاستثمار TRIMS الدعامات أو الأجزاء الثلاثة التي يرتكز عليها النظام القانوني في مجال الاستثمار الأجنبي لمنظمة التجارة العالمية.

ISSN. 2352-975X

المحور الثاني: تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على الاستثمار الأجنبي المباشر

في ظل الانتهاكات الواضحة لحقوق الملكية الفكرية نتيجة غياب الحماية الضرورية لهذه الحقوق في غالبية البلدان النامية، وما أدت اليه من نزاعات وتوترات في مسار التجارة الدولية، ومع تزايد الوعي لدى الدول المتقدمة بتأثير القواعد التي توفرها الدول لحماية حقوق الملكية وفاعلية إنفاذها على نمو التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية، ظهرت بوضوح الرابطة بين حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر، فالدول المتقدمة ترى أن اتفاقية التريبس سوف تساهم إلى حد كبير في تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا المصاحبة لها للعمل في الدول النامية، والدليل على ذلك ما تقوم به الدول المصدرة لتلك الاستثمارات من جهود لكي تلتزم الدول النامية بأحكام الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية كشرط مسبق لكي تتدفق استثماراتها إلى الدول النامية التي تستجيب لها[12].

فتوفير الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية يعد شرطا أساسيا لابد منه لقيام الدول صاحبة هذه الاستثمارات لنقل التكنولوجيا، باعتبار انه في حالة انعدام الحماية فإنه لا يوجد ما يضمن لتلك المشروعات أن تحصل على ما يكفي من عوائد مالية لاستثماراتها نظرا لمنافستهم من قبل منتجي السلع المقلدة المنتهكين لحقوق الملكية الفكرية [13]، وبالتالي لن تقوم المشروعات الأجنبية باستثماراتها خاصة في المنتجات الدوائية في غياب الحماية القانونية للملكية الفكرية.

لذا فإن لاتفاقية التريبس دور أساسي في جذب الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، لان توفير الحماية لهذه الحقوق يعطي ضمانا للمستثمرين في الحفاظ على أموالهم في الدول المضيفة لاستثماراتهم، وهذا من شأنه أن ينهض بالتجارة الدولية وذلك من خلال زيادة فرص عمل وتطوير المنتجات بما يزيد قدرتها التنافسية وخاصة وان الدول التي أقدمت على تطبيق أطر الحماية الدولية على مجالات الملكية الفكرية لديها أمل في تدفق الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا المتطورة لديها.

فحماية الأصول المكونة للملكية الفكرية وحصول مالكها أو حائزها على هذه الضمانة التي تمكنه من مقابل عادل لهذه الحقوق سواء بشكل مباشر أو غير مباشر،

ISSN. 2352-975X

وذلك ببيع التراخيص أو التنازل عنها لشركات أخرى أو باستخدامها واستغلالها مباشرة في أسواق دول أخرى دون أن يخشى من تقليدها أو المساس بميزتها الاحتكارية، وبالتالي يمكن له تعويض ما أنفقه صاحب هذه الحقوق في سبيل الوصول إليها[14]، وبهذا يمكن القول أن هذه الحماية لها علاقة قوية بالاستثمار الأجنبي تجاه الأسواق والاقتصاديات ذات الحماية القوية لأصول وعناصر الملكية الفكرية وتقل بالنسبة لسواها من الدول الأخرى، وهذا من شأنه تدعيم وتعزيز بصفة عامة الدوافع الحقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة باتجاه الدول النامية وذلك للأسباب الآتية[15]:

1- الحماية ستزيد من ربحية المشروعات من خلال تثبيط المقلدين في الداخل أو الخارج الذين اعتادوا تصدير السلع المقلدة إلى أسواق الدول النامية.

2- إن الحماية القوية تجعل الشركات متعددة الجنسيات تستثمر في الدول المضيفة وهي آمنة من التقليد، ومن ثم يدفعها ذلك لترخيص براءاتها لتستغل في الخارج، أما في حالة لا توجد حماية أو كانت هذه الحماية ضعيفة فإنها تشعر بالخوف من التقليد والمنافسة ومن ثم تفضل أن تستغل البراءة في الخارج بنفسها في إطار ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر[16].

3- أن تأثير حقوق الملكية الفكرية على الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد بقوة على نوعية الاستثمارات، فالقطاع الذي يتسم بالاعتماد الكبير على المعرفة والعلم والتكنولوجيا فإنه يتأثر بحماية حقوق الملكية الفكرية، بينما يختلف الأمر بالنسبة للمجالات التي يقل فيها الاعتماد نسبيا على المعرفة والعلم والتكنولوجيا وهي المعروفة بالأنشطة التقليدية حيث أن الاستثمار الأجنبي يكون أقل حساسية عند توافر الحماية.

غير أن الدوافع السابق ذكرها لا يمكن الأخذ بها بطلاقة على أنها الأسباب الرئيسية لاتخاذ المستثمر الأجنبي قراره بواسطة الشركات متعددة الجنسيات للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج فقد تستثمر هذه الشركات خارج القطر لأسباب مردها إلى:

ISSN. 2352-975X

1- أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تحقيق المزيد من الربح ورغبة منها أيضا في قطع الطريق على المنافسين المحتملين، وذلك بغض النظر أنه توجد حماية لحقوق الملكية الفكرية أم لا توجد[17].

2- أن هذه الشركات تميل للاستثمار الأجنبي المباشر للدفاع عن الأسواق التقليدية التي اعتادت أن تصدر لها.

3- هناك عوامل أخرى تؤثر على سياسة قرار الشركات في الاستثمار الأجنبي المباشر وليس فقط حماية حقوق الملكية الفكرية ومن بين هذه السياسات مراعاة الحوافز والضمانات التي تقدمها وخاصة الدول النامية لهذه الشركات.

وخلاصة لما سبق يمكننا القول أن تطبيق اتفاق التريبس على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية سوف يضع كل الدول النامية على قدم المساواة في هذا الخصوص، لهذا فإنه مهما كانت أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية كمحددات لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فبمجرد تطبيق الاتفاق على نحو متكامل فإن عوامل أخرى مثل البيئة الاقتصادية كوفرة الموارد الطبيعية وحجم وخصائص السوق تلعب أثرا فاعلا على قرارات المستثمر الأجنبي وتكون ذو تأثير فعال في التنافس على ذات الاستثمارات.

خاتمة:

من الصعب تأكيد أو نفي العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن قرار المستثمر الأجنبي لنقل استثماراته إلى الخارج يقوم على اعتبارات ذات أبعاد إستراتيجية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، وتتخذ قرارها على ضوء المستجدات العالمية خاصة في إطار العولمة وليس على أساس عامل واحد وهو حماية حقوق الملكية الفكرية، كما أنه في واقع الحال أن كثير من الدول النامية أخذت بقواعد التريبس وتعديل قوانينها للتوافق معها إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها مازالت ضئيلة جدا، في المقابل ازدادت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة كبيرة على دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين وذلك في ظل حماية ضعيفة[18].

ISSN. 2352-975X

ومع ذلك فإن حماية حقوق الملكية الفكرية تعد من الأسباب الرئيسية التي تؤثر على المستثمر الأجنبي لاتخاذ قراره بالاستثمار، لذلك يتعين على الدول الراغبة في استقطاب هذه الاستثمارات توفير حماية فعالة لهذه الحقوق من خلال العمل على إيجاد آليات للمحافظة على هذه الحقوق وذلك بتشديد الرقابة والتعاون مع المؤسسات المتخصصة في محاربة التقليد والقيام بتأهيل الأجهزة المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية مثل مكاتب براءات الاختراع ومكاتب التسجيل التجاري، إضافة إلى تأهيل وتكوين القائمين على مسائل تطبيق أحكام الاتفاقية كالجهات القضائية والجمارك وذلك لمنع دخول المنتجات المغشوشة والمقلدة إلى أسواق الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية للحصول على المزيد من الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنها تبقى فقط عنصر من مجموعة كثيرة من العوامل الهامة التي تمثل مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابا أو سلبا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية.

الهوامش:

(1)- هادي طلال، أحكام الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية وأثرها في تطوير التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 2013، ص 391.

(2)- حمادي الزبير، الحماية القانونية للعلامة التجارية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص 7.

(3)- صفوت محمد قابل، محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008. ص264.

(4)- بدوي إبراهيم، اثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على اقتصاديت الدول النامية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2011، ص85.

(5)- عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مجموعة الدول العربية، القاهرة، ط1، 2002، مرجع سابق، ص 77.

(6)- عاطف السيد، مرجع سابق، ص 77.

ISSN. 2352-975X

(7)- هيفاء عبد العزيز ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد، الأردن، ط1، 2010، ص 441.

(8)- سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2008، ص 93.

(9)- نبيل حشاد، الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 41.

(10)- عادل عبد العزيز السني، سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 318.

(11)- السيد أحمد عبد الخالق، حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاقية التريبس والتشريعات الاقتصادية، دار الفكر والقانون، الإسكندرية، ط1، 2011، ص 32.

(12)- عبد الواحد الفأر، الإطار القانوني لتنظيم التجارة الدولية في ظل عالم منقسم، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، مرجع سابق، ص 349.

(13)- هادي طلال، مرجع سابق، ص 389.

(14)- السيد عبد الخالق، مرجع سابق، ص 51.

(15)- السيد أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص93.

(16)- كارلوس كوريا، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، حقوق الملكية الفكرية منظمة التجارة العالمية والدول النامية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر، ص 43.

(17)- السيد أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص 97.

(18)- السيد أحمد عبد الخالق، المرجع نفسه، ص 98.

ISSN. 2352-975X